الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام
E/ECWA/165
١٣ نيسان/ابريل ١٩٨٣
الاصل : بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
الدورة العاشرة
٧-١١ ايار/مايو ١٩٨٣
بغداد، العراق

البند ٧ (د) من جدول الاعمال المؤقت

الزلزال الذي وقع في الجمهورية العربية اليمنية

مذكرة من الامين التنفيذي

استجابة لنداء وجهته حكومة الجمهورية العربية اليمنية، اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ القرار ٣٧/١٦٦ بشأن مساعدة اليمن. وطلب هذا القرار، ضمن أمور أخرى، من المنظمات المناسبة في منظومة الامم المتحدة، وخاصة من برنامج الامم المتحدة الانمائي، ولجنة الامم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا (اكوا) والبنك الدولي مواصلة برامج مساعدتها لليمن وتوسيع نطاق هذه المساعدة، والتعاون على نحو وثيق مع الامين العام في تنظيم برنامج فعال لمساعدة هذا البلد. وقامت عدة منظمات اقليمية بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (اكوا) ببعثة مشتركة في الفترة من ٢١ كانون الثاني/يناير الى ١ شباط/فبراير ١٩٨٣ بهدف اعداد برنامج لاعادة تعمير ما دمره الزلزال في منطقة ذمار في الجمهورية العربية اليمنية. ويرد في مرفق هذه المذكرة موجز بالاعمال التي قامت بها البعثة وللنتائج التي توصلت اليها.

١- تجدر الاشارة الى أن الجمهورية العربية اليمنية قد تعرضت في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ لزلزال بلغت شدته ٨ر٥ درجات على مقياس ريختر واسفر عن عدد من الهزات الارضية التي أدت الى تدمير منطقة شاسعة وقد عانت منطقة ذمار، على نحو خاص، من خسائر جسيمة في الارواح ومن اضرار في الممتلكات، حيث محيت من الوجود مدن وقرى بأكملها.

٢- ووفقا لقرار الجمعية العامة ٣٧/١٦٦ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن مساعدة اليمن، وعقب الزيارة التي قام بها معالي السيد فؤاد قائد محمد، وزير التنمية ورئيس الجهاز المركزي للتخطيط بحكومة اليمن، الى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، عينت الامانة التنفيذية اثنين من موظفيها للانضمام الى بعثة مشتركة شملت ممثلي البنك الدولي، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول. وضمت البعثة ايضا خبراء استشاريين في مجالات المعمار، والهندسة، والتخطيط الحضري والاقليمي، والاجتماع، والزراعة، والاقتصاد والجيوفيزياء.

٣- ونصت مسودة الاختصاصات على أن "البعثة ستعد تقريرا مفصلا يتضمن النتائج والتوصيات الخاصة بمتطلبات اعادة التعمير والاستيطان من أجل صياغة استراتيجية للاصلاح في الاجلين القصير والطويل، مع المضي قدما في الوقت ذاته في تنفيذ عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في البلاد. وعلاوة على ذلك، تعين على البعثة ان تضع توصيات بشأن تنفيذ الاستراتيجية وتمويل الانشطة ذات الصلة.

٤- وقد زود كل من معالي الدكتور عبد الكريم الارياني، رئيس الوزراء، ومعالي السيد فؤاد قائد محمد البعثة بالمعلومات المتصلة بنطاق وجسامة الدمار الذي احدثه الزلزال، وبالاجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا الصدد، فضلا عن الاجراءات التي اتخذتها، عن طريق حكومة اليمن، البلدان العربية الشقيقة والمجتمع الدولي بعامة للتخفيف من معاناة الشعب اثر وقوع الزلزال. وبعد مناقشة واقرار اختصاصات البعثة وسبل عملها التنفيذي، تم التأكيد على الأهمية التي تعلقها الحكومة على التقرير الختامي للبعثة، كما تم الاتفاق على أن تقدم البعثة تقريرها في نهاية شهر شباط/فبراير أو في أوائل شهر اذار/مارس ١٩٨٣.

٥- ونظمت البعثة المشتركة نفسها في ثلاث مجموعات تمثل الجوانب الرئيسية لمشكلة اعادة التعمير. وعليه، اختصت المجموعة الهندسية التي كانت تضم ممثلا عن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، بمعالجة الجوانب الفنية والتخطيطية للاسكان وللتخطيط الحضري والاقليمي. وعالجت المجموعة الاجتماعية - الاقتصادية التي كانت تضم ايضا ممثلا عن الاكوا جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج اعادة التعمير واختصت المجموعة الثالثة بالجوانب الجيولوجية والجيوفيزيائية للبلاد بشكل عام ولمنطقة ذمار بشكل خاص. وكانت التوصيات التي اصدرتها هذه المجموعة مدخلا حيويا لعمل المجموعتين الاخريين.

٦- وقامت البعثة بتحليل وتقييم جميع البيانات التي قدمتها الحكومة. وفضلا عن ذلك، اتيحت لها امكانية السفر الى المناطق المتضررة حيث قامت بمعاينة للموقع وخلصت الى نتائجها بشأن طبيعة الاضرار وجسامتها. وكانت اهم النتائج التي توصلت اليها البعثة هي أن الزلزال، وان كان قد أحدث خسائر كبيرة في الارواح والممتلكات، وفضلا عما خسره المزارعون من رؤوس الماشية، والمضخات اليدوية وكميات الحبوب، وهي خسائر قد تسفر عن تناقص دخلهم الى حد كبير في عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤، الا ان الهياكل الاساسية المادية او الاجتماعية في محافظة ذمار قد تعرضت، نسبيا لاضرار محدودة. كما افادت هذه النتائج بأن معظم الاضرار التي أصابت المباني كانت تعزى الى ضعف الانشاء وعيوب التصميم والى عدم ملاءمة الموقع. وتبين ايضا ان الامر يستلزم اعادة بناء ١٥ ٠٠٠ مبنى واصلاح ما يقرب من ٢٧ ٠٠٠ مبنى من بين المباني المتضررة البالغ عددها ٤٢ ٠٠٠ مبنى تقريبا، وانه يمكن اعادة شغل حوالي ١٤ ٠٠٠ من بين المباني المتصدعة البالغ عددها ٢٧ ٠٠٠ مبنى اذا ما طمأن المهندسون المختصون أصحاب هذه المساكن بشأن متانة وسلامة هياكلها.

٧- واعتمدت البعثة المشتركة نهجا عمليا لدى صياغة البرنامج المقترح لاعادة التعمير. وشددت على الاعتماد على الذات وعلى المشاركة الشعبية القصوى. واقترحت ان تقتصر المساهمات المالية الحكومية على تلبية الاحتياجات الاساسية للسكان من عيش المأوى وعلى زيادة المبادرات المحلية. وشجعت البعثة على بناء مساكن تقليدية منخفضة التكلفة ولكن صالحة لمقاومة الزلازل وذلك باستخدام المواد المحلية. وتحقيقا لهذا الغرض، اقترحت البعثة خمسة أنماط مختلفة من البناء قائمة على أساس مفهوم الوحدة المنزلية الاساسية. وستتولى الحكومة بناء هذه الوحدات السكنية ولكن سيكون باستطاعة السكان توسيعها بأنفسهم عندما تتاح لهم وسائل أفضل.

٨- وأوصت البعثة بتنفيذ برنامج اعادة التعمير على مراحل: مرحلة قصيرة الاجل (تنفذ حتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣)، ومرحلة متوسطة الاجل (تنفذ حتى نهاية عام ١٩٨٤) ومرحلة طويلة الأجل تربط بين برنامج اعادة التعمير واهداف التنمية الوطنية. وخلال المرحلة القصيرة الأجل، ينبغي منح المزارعين في المناطق المنكوبة قروضا حكومية لتمكينهم من اعادة تكوين رأس المال الذي خسروه لتأمين انتاج المحاصيل في الموسم البادئ في اذار/مارس أو نيسان/ابريل ١٩٨٣. وستجرى في الوقت ذاته عدة عمليات اخرى كانشاء مستودعات لمواد البناء في مناطق مختارة، ومعاينة المباني المتصدعة وتدعيمها واصلاحها، واسداء المشورة الفنية بشأن نوع البناء وموقع الوحدات السكنية الجديدة، الخ. وأوصت البعثة بتنفيذ المرحلة المتوسطة لاعادة بناء الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية.

٩- تسهيلا لعمليات اعادة التعمير، حددت البعثة المشتركة اربعة مراكز لتكون بمثابة مواقع لمستودعات مواد البناء والمعدات. ولتعمل ايضا بمثابة مكاتب فرعية لأفرقة المساعدة الفنية اللازمة لتنفيذ البرامج. وستصبح المراكز المختارة، بعد تحسين طرق الوصول اليها والتعجيل بالاستثمارات الحضرية، مراكز لتقديم الخدمات في المستقبل الى القرى المحيطة مما يجعلها بالتالي أساسا لتنفيذ برنامج التخطيط الاقليمي على المدى الطويل لصالح البلاد ككل.

١٠ـ وتسلمت الحكومة مذكرة تتضمن خلاصة لنتائج البعثة وتوصياتها. ونوقشت هذه النتائج والتوصيات في اجتماع عقد في ١ شباط/فبراير ١٩٨٣ برئاسة سعادة رئيس الوزراء. وتضمن التقرير الختامي الذي كان من المقرر عرضه على الحكومة في اوائل شهر اذار/مارس ١٩٨٣ معلومات مفصلة عن تكاليف برنامج اعادة التعمير وعن الترتيبات المؤسسية المطلوبة لتنفيذه. وشكلت الحكومة بالفعل مجلسا أعلى لاعادة تعمير منطقة ذمار بما يتمشى وتوصيات البعثة.

١١ـ وسيتكلف برنامج اعادة التعمير مئات الملايين من الدولارات الامريكية لتنفيذه، بحيث يتم انجازه في نهاية عام ١٩٨٤. ولكن في ظل الظروف الاقتصادية السائدة، فان انفاق مثل هذا المبلغ الجسيم خلال فترة وجيزة من الزمن سوف يشكل عبئا فادحا حتى بالنسبة للدول الغنية. ولما كانت اليمن، تعد من أقل البلدان نموا ضمن البلدان النامية فانها ستحتاج الى قدر ضخم من المساعدات المالية والفنية الخارجية لتنفيذ البرنامج. ويؤمل ان تأتي هذه المساعدات من البلدان العربية الشقيقة ومن منظومة الامم المتحدة، ومن المجتمع الدولي بنسب وفيرة.

١٢ـ ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (اكوا) تقف من جانبها على أهبة الاستعداد للعمل، في اطار مواردها المحدودة على تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدات الفنية الى حكومة اليمن، اذا ما طلبت اليها ذلك، وترى الاكوا ايضا ان الانشطة المتعلقة بمتابعة عملية اعادة التعمير وتوثيقها سيكون لها قيمتها بالنسبة للبلدان الاعضاء في الاكوا. وعليه فستسعى الاكوا لتنفيذ هذه الانشطة عن طريق المراسلات أو بايفاد بعثات ميدانية الى اليمن بين حين وآخر اذا ما توفرت الاموال اللازمة. كما ستقوم الاكوا ايضا بطبع ونشر الجزء الفني من تقرير البعثة المشتركة، الذي سيفيد جميع الدول الاعضاء في اللجنة، وخاصة تلك المعرضة لنشاطات زلزالية.